

الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، في مسألة تقديم المساعدة المتعلقة بالسفر، في حدود الموارد المتاحة، إلى أقل البلدان نمواً من أعضاء اللجنة، بناءً على طلبها وبالتشاور مع الأمين العام؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تخصيص الموارد الكافية من أجل تنفيذ برنامج اللجنة تنفيذاً فعالاً؛

١٠ - تؤكد أهمية سريان الاتفاقيات المنبثقة عن أعمال اللجنة من أجل توحيد القانوسن التجاري الدولي وتنسيقه، ووصولاً إلى هذه الغاية تدعو الدول التي لم توقع أو تصدق على هذه الاتفاقيات أو تنضم إليها بعد، أن تنظر في القيام بذلك؛

١١ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن تنفيذ الفقرة ٨ أعلاه.

الجلسة العامة ٨٤
٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

٥٦/٤٩ - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف
إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف^(٧)،

وإذ تشير إلى المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها^(٧) والاتفاق المعتود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة^(٨) ومسؤوليات البلد المضيف،

وإذ تسلّم بأنه ينبغي للسلطات المختصة في البلد المضيف أن تواصل اتخاذ التدابير الفعالة الرامية، على الأخص، إلى منع أي أفعال تشكل انتهاكاً لأمن البعثات وسلامة موظفيها،

وإذ تلاحظ روح التعاون والتفاهم المتبادل التي استرشدت بها مداورات اللجنة بشأن القضايا التي تؤثر في مجتمع الأمم المتحدة والبلد المضيف،

٥ - تعرب عن استصواب قيام اللجنة برعاية حلقات دراسية وندوات لتقديم مثل هذا التدريب والمساعدة، وفي هذا الصدد:

(أ) تعرب عن تقديرها للجنة لتنظيمها حلقات دراسية في الأرجنتين وباكستان والبرازيل وتركيا وسري لانكا وقيرغيزستان ومنغوليا وكذلك في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي وكينيا وناميبيا، ولمساعدتها مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ في مبادرته الرامية إلى تعزيز تنسيق القانون التجاري الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) تعرب عن تقديرها للحكومات التي أمكن عقد الحلقات الدراسية بتبرعاتها وتناشد الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات والمؤسسات والأفراد، تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وأيضاً حسب الاقتضاء، لتمويل مشاريع خاصة، وتدعوهم إلى مساعدة أمانة اللجنة بوسائل أخرى على تمويل وتنظيم حلقات دراسية وندوات، لاسيما في البلدان النامية، وعلى منح زمالات لمرشحين من البلدان النامية لكي يتمكنوا من المشاركة في هذه الحلقات الدراسية والندوات؛

(ج) تناشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، دعم برنامج اللجنة للتدريب والمساعدة التقنية، والتعاون مع اللجنة، وتنسيق أنشطتها مع أنشطة اللجنة؛

٦ - تحرب بإنجاز إنشاء الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في اللجنة، بناءً على طلبها، وبالتشاور مع الأمين العام عملاً بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٧ - تناشد الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات والمؤسسات والأفراد تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني المشار إليه في الفقرة ٦ أعلاه، من أجل كخالة مشاركة جميع الدول الأعضاء مشاركة كاملة في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة؛

٨ - تقرر، من أجل ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء مشاركة كاملة في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة، أن تواصل نظرها، داخل اللجنة الرئيسية المختصة خلال

٨ - تطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها، طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د - ٢٦) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف".

الجلسة العامة ٨٤

٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

٥٧/٤٩ - الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات أو الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٣٨/٤٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٣٦/٤٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة^(٩) التي اجتمعت في نيويورك من ٧ إلى ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤ وانتهت من وضع مشروع إعلان بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات أو الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين،

واقتراناً منها بأن اعتماد الإعلان سيسهم في تعزيز دور وفعالية الأمم المتحدة والتنظيمات أو الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ ترى أن من الضروري نشر نص الإعلان على نطاق واسع،

واقتراناً منها أيضاً بأن الإعلان سيمثل إسهاماً كبيراً ومحددًا من اللجنة الخاصة في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي،

١ - توافق على الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات أو الوكالات الإقليمية في مجال

وإذ ترحب بما أبدته الدول الأعضاء من اهتمام متزايد بالاشتراك في أعمال اللجنة،

١ - تؤيد توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف واستنتاجاتها الواردة في الفقرة ٧٣ من تقريرها؛

٢ - ترى أن المحافظة على الأحوال الملائمة لأداء الوفود والبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة لأعمالها بصورة عادية هو لمصلحة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، وتعرب عن أملها في أن يواصل البلد المضيف اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أي تدخل في سير عمل البعثات؛

٣ - تعرب عن تقديرها لما يبذله البلد المضيف من جهود، وتأمل في أن يستمر حل المشاكل التي تثار في اجتماعات اللجنة، بروح من التعاون ووفقاً للقانون الدولي؛

٤ - تعرب عن قلقها من أن قدر المديونية المالية المترتبة على عدم امتثال بعض البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة لالتزاماتها التعاقدية قد بلغ أحجاماً مقلقة، وتذكر كافة البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وموظفيها وموظفي الأمانة العامة بمسؤولياتهم في الوفاء بهذه الالتزامات، وتعرب عن أملها في أن تنفضي الجهود التي تضطلع بها اللجنة، بالتشاور مع كافة الجهات المعنية، إلى إيجاد حل لهذه المشكلة؛

٥ - ترحب بما قام به البلد المضيف من إلغاء قيود السفر فيما يتعلق ببعض البعثات وموظفي الأمانة العامة الحاملين لبعض الجنسيات، وتعرب عن أملها في أن يرفع البلد المضيف ما تبقى من قيود السفر في أقرب وقت ممكن، وتلاحظ في هذا الصدد مواقف الدول المتضررة والأمين العام والبلد المضيف؛

٦ - ترحب أيضاً بالتدابير التي اتخذها البلد المضيف، بناءً على طلب الدول الأعضاء، عند موانئ الدخول، وكذلك بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل استطلاع إمكانيات توفير خدمات علاج الأسنان والرعاية الصحية للمجتمع الدبلوماسي بأسعار أرخص يمكن تحملها؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاركة على نحو فعال في جميع جوانب علاقات الأمم المتحدة مع البلد المضيف؛